إهانات ترامب وأزمة الوصاية على الحرمين: هل آن أوان إدارة إسلامية عالمية؟

ليست القضية في تصريح عابر لرئيس أمريكي سابق، ولا في جملة مهينة قيلت هنا أو هناك، ولا حتى في شخص دونالد ترامب وحده.

القضية أعمق من ذلك بكثير، إنها قضية تكشف خللًا بنيويًا في علاقة المسلمين بمقدساتهم، وفي الطريقة التي تُختزل بها مكة والمدينة والقدس في حسابات أنظمة سياسية وتحالفات دولية وصفقات مالية وعسكرية.

حين يتحدث زعيم أجنبي بلغة استعلائية عن دولة تدير الحرمين، أو يلمّح إلى أنها لا تستطيع البقاء دون حماية خارجية، أو يربط العلاقة معها بالمال والصفقات والدفع مقابل الحماية، فإن المسألة لا تبقى شأنًا سعوديًا داخليًا فقط، لأن مكة والمدينة ليستا ملكية سياسية خاصة، ولا إرثًا عائليًا، ولا ورقة تفاوضية في سوق العلاقات الدولية.

إنهما قلب الإسلام النابض، ووجهة مليارَي مسلم، ومركز العبادة والذاكرة والهوية.

ومن هنا يبدأ السؤال الحقيقي:

هل يجوز أن تبقى أقدس مقدسات المسلمين خاضعة بالكامل لحسابات نظام سياسي واحد، بينما المسلمون جميعًا لا يملكون أي حق فعلي في إدارتها أو مساءلة من يديرها؟

أولًا: الحرمين أمانة إسلامية لا ملكية سياسية

مكة ليست مدينة عادية.

والمدينة ليست عاصمة إدارية.

والقدس ليست مجرد ملف تفاوضي.

هذه الأماكن الثلاثة تحتل موقعًا فريدًا في الوجدان الإسلامي:

مكة هي القبلة، والكعبة، والحج، ومركز التوحيد. المدينة هي دار الهجرة، ومسجد النبي ﷺ، وبداية الدولة الإسلامية الأولى. القدس هي أولى القبلتين، وثالث الحرمين، ورمز جرح إسلامي مفتوح.

لذلك، حين تُدار هذه المقدسات بمنطق الدولة القُطرية الضيقة فقط، تظهر مشكلة كبرى، فالمسلم في إندونيسيا أو نيجيريا أو تركيا أو المغرب أو الهند أو أوروبا يرى نفسه معنويًا وروحيًا شريكًا في هذه المقدسات، لكنه عمليًا لا يملك أي دور في إدارتها.

هنا يتولد التناقض:

المقدسات تخص الأمة كلها، لكن القرار بشأنها محصور في سلطة سياسية واحدة.

وهذا الوضع لم يعد قابلًا للتجاهل، خاصة عندما تصبح هذه السلطة مرتبطة بتحالفات خارجية، وصفقات سلاح، وتوازنات أمنية، وضغوط دولية تجعل ردها على الإهانات أو الابتزازات محدودًا أو صامتًا أو مبررًا.

ثانيًا: خطورة خطاب ترامب ليست في وقاحته فقط

دونالد ترامب لم يكن سياسيًا دبلوماسيًا تقليديًا، خطابه كان قائمًا على الصدمة، والاستعراض، والابتزاز العلني، واستخدام المال كلغة سياسية مباشرة، لكنه حين تحدث عن السعودية أو عن علاقتها بأمريكا، كان يكشف شيئًا أعمق من شخصيته الحادة.

كان يكشف طبيعة علاقة غير متكافئة:

طرف يبيع الحماية. طرف يدفع المال. طرف يتحدث من موقع القوة. طرف يصمت أو يبرر. طرف يملك القرار العسكري. وطرف يعتمد على المظلة الخارجية.

وهنا تظهر المشكلة الأخطر:

عندما تكون الجهة التي تتعرض لهذا الخطاب هي نفسها الجهة التي تدير الحرمين، فإن الإهانة لا تُقرأ فقط كإهانة سياسية لحكومة، بل كإهانة رمزية للمسلمين الذين يرون أقدس أماكنهم مرتبطة بهذه السلطة.

فإذا قيل لدولة تدير الحرمين: "ادفعوا مقابل الحماية"، أو "لولا نحن لما بقيتم"، فإن المسلم العادي يسأل بمرارة:

كيف وصل الأمر إلى أن تصبح الجهة التي تشرف على قبلة المسلمين في موقع يسمح لزعيم أجنبي أن يخاطبها بهذه اللغة؟

ثالثًا: المشكلة ليست في الإهانة فقط، بل في غياب الرد الإسلامي الجامع

أي دولة قد تتعرض للإهانة.

وأي زعيم قد يطلق تصريحات فجة.

لكن السؤال ليس فقط: لماذا أهان ترامب؟

السؤال الأهم:

لماذا لا توجد مؤسسة إسلامية عالمية تمتلك حق الرد باسم المسلمين عندما تُمس مقدساتهم أو تُهان الجهة التي تحتكر إدارتها؟

الرد اليوم محصور غالبًا بين:

بيانات غير رسمية ضعيفة. صمت دبلوماسي. تبريرات إعلامية. خطب دينية مرتبطة بالسلطة. غضب شعبي غير منظم. حملات مؤقتة على وسائل التواصل.

لكن لا توجد مؤسسة إسلامية مستقلة، محترمة، منتخبة أو مفوضة، تستطيع أن تقول للعالم:

(مكة والمدينة والقدس ليست ورقة سياسية، وليست تابعة لمزاج دولة أو رئيس أو تحالف، هذه مقدسات أمة كاملة، وأي إساءة لها أو استغلال لها ستواجه بموقف إسلامي عالمي منظم.)

هذا الغياب هو جوهر الأزمة.

رابعًا: حين يصبح الدين تابعًا للسياسة

من أخطر ما حدث في العصر الحديث أن كثيرًا من المؤسسات الدينية الرسمية فقدت استقلالها، أصبحت تتحرك ضمن حدود ما تسمح به السلطة السياسية، فإذا كانت السلطة غاضبة، غضبت، وإذا صمتت السلطة، صمتت، وإذا احتاجت السلطة إلى تبرير، جاء التبرير باسم المصلحة والطاعة والاستقرار.

وهذا يضع المقدسات في مأزق كبير.

لأن مكة والمدينة والقدس لا تحتاج إلى علماء يبررون للسلطة، بل إلى مؤسسات دينية حرة تحمي قدسية المكان من التسييس، ومن الابتزاز، ومن تحويله إلى مصدر شرعية لأنظمة أو أداة في الصراعات الدولية.

الدين هنا لا ينبغي أن يكون خادمًا للسياسة، بل رقيبًا أخلاقيًا عليها.

خامسًا: لماذا فكرة الهيئة الإسلامية العالمية ليست مستحيلة؟

البعض يرد مباشرة على فكرة إدارة إسلامية عالمية للمقدسات بالقول:

"هذا مستحيل، الدول الإسلامية مختلفة، الخلافات كثيرة، من سيدير؟ ومن سيمول؟ ومن يقرر؟"

لكن هذا الاعتراض لا يلغي الفكرة، بل يؤكد الحاجة إلى تنظيمها.

العالم اليوم يعرف مؤسسات ضخمة ومعقدة:

شركات عالمية لها آلاف المساهمين. منظمات دولية تضم عشرات الدول. صناديق وقفية تدير مليارات. جامعات عابرة للحدود. اتحادات رياضية عالمية. هيئات صحية وإنسانية ذات انتشار دولي.

فإذا كان البشر استطاعوا تنظيم المال والتجارة والرياضة والطيران والاتصالات عبر مؤسسات دولية، فلماذا يُقال إن المسلمين عاجزون عن بناء مؤسسة شفافة لإدارة أقدس أماكنهم؟

المشكلة ليست فنية فقط.

المشكلة سياسية.

لأن من يحتكر المقدس لا يريد بسهولة أن يتنازل عن رمزيته.

سادسًا: نموذج مقترح لهيئة إسلامية عالمية للمقدسات

يمكن تخيل مؤسسة باسم:

الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة المقدسات والحج والعمرة

أو:

الوقف الإسلامي العالمي لمكة والمدينة والقدس

هذه الهيئة لا تكون دولة فوق الدول، ولا جيشًا، ولا حزبًا، ولا نظامًا بديلًا، بل تكون مؤسسة وقفية وإدارية ورقابية، هدفها حماية المقدسات من الاحتكار السياسي والفساد والتسييس.

1. طبيعة الهيئة

تكون:

مستقلة. غير ربحية. ذات ميثاق إسلامي عالمي. خاضعة للمحاسبة. ممولة بشفافية. ممثلة للمسلمين بمختلف شعوبهم ومذاهبهم. ممنوعة من التحزب السياسي. ممنوعة من تحويل المقدسات إلى أداة دعاية لأي دولة أو نظام.

2. مهام الهيئة

تشمل مهامها:

1. الإشراف على تنظيم الحج والعمرة.
2. ضمان عدالة توزيع الحصص بين المسلمين.
3. مراقبة الرسوم والتكاليف ومنع الاستغلال التجاري.

4. إدارة الأوقاف المتعلقة بخدمة الحجاج والمعتمرين.

5. إصدار تقارير مالية علنية سنوية.

6. حماية الطابع الديني والروحي للمقدسات.

7. منع استخدام الحج والمنابر الدينية في الصراعات السياسية.

8. إصدار مواقف عالمية عند الإساءة للإسلام أو المقدسات.

9. التنسيق مع الدول الإسلامية لضمان حق الوصول للمسلمين.

10. تطوير خدمات الحجاج بعيدًا عن الفساد والمحسوبيات.

3. مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من:

علماء مستقلين من مذاهب إسلامية متعددة. خبراء إدارة حشود. خبراء قانون دولي. خبراء اقتصاد ووقف. ممثلين عن الدول الإسلامية الكبرى. ممثلين عن الأقليات المسلمة. خبراء أمن وسلامة وصحة. لجنة رقابة مالية مستقلة. لجنة أخلاقية تمنع تسييس القرار.
ولا يجوز أن يكون المجلس تابعًا لدولة واحدة أو تيار واحد أو عائلة واحدة.

4. التمويل

يكون التمويل من:

رسوم حج وعمرة معلنة وشفافة. أوقاف إسلامية عالمية. تبرعات المسلمين. استثمارات وقفية مباحة. مساهمات اختيارية من الدول الإسلامية. عوائد خدمات لا تقوم على الاستغلال.
ويجب أن تُنشر الميزانية سنويًا للعالم الإسلامي كله.

5. الرقابة والمحاسبة

لكي لا تتحول الهيئة نفسها إلى فساد جديد، لا بد من:

تدقيق مالي دولي. تحديد مدد المسؤولين. منع تضارب المصالح. إعلان العقود والمشاريع الكبرى. آلية عزل للمسؤولين الفاسدين. نشر تقارير أداء سنوية. رقابة شعبية وعلمية وإدارية.

6. القدس ضمن المشروع

القدس أكثر تعقيدًا بسبب واقع الاحتلال والصراع السياسي والقانوني، لكن هذا لا يعني إخراجها من التصور الإسلامي العام.

يمكن للهيئة أن يكون لها ملف خاص بالقدس يركز على:

دعم صمود أهلها. حماية المسجد الأقصى. تمويل الأوقاف والمشاريع التعليمية والصحية. توثيق الانتهاكات. منع المتاجرة السياسية بالقضية. إبقاء القدس قضية إسلامية عالمية لا موسمية.

سابعًا: لماذا يخاف البعض من هذه الفكرة؟

فكرة إدارة إسلامية عالمية للمقدسات تخيف أطرافًا كثيرة لأنها تسحب من يد الدولة الواحدة أهم ورقة رمزية في العالم الإسلامي.

فمن يسيطر على الحرمين يمتلك:

شرعية دينية كبرى. نفوذًا معنويًا على المسلمين. قدرة على توجيه الخطاب الديني. مكانة سياسية بين الدول الإسلامية. ورقة حساسة في العلاقات الدولية. مصدرًا اقتصاديًا ضخمًا عبر الحج والعمرة.
لذلك ليس مستغربًا أن تُهاجَم فكرة الإدارة الإسلامية العالمية أو تُصوَّر كفوضى أو مؤامرة أو استحالة.

لكن السؤال يبقى:

هل بقاء الوضع الحالي أفضل؟

هل صمت المسلمين أمام احتكار المقدسات هو الحل؟

هل يجب أن تبقى كرامة الحرمين مرتبطة برد فعل نظام واحد وتحالفاته ومصالحه؟

ثامنًا: الإهانة كاشفة لا منشئة للأزمة

إهانات ترامب، أو أي زعيم آخر، ليست أصل المرض.

هي عرض من أعراض المرض.

المرض الحقيقي هو أن العالم الإسلامي بلا مؤسسة جامعة قوية.

بلا مرجعية مستقلة للمقدسات.

بلا آلية لمحاسبة من يدير الحرمين.

بلا صوت موحد حين تُهان رموزه.

بلا قدرة على تحويل الغضب إلى مشروع.

لذلك، كلما صدرت إهانة، يغضب الناس أيامًا، ثم يعود كل شيء كما كان.

لأن الغضب بلا مؤسسة يتبخر.

والكرامة بلا تنظيم تبقى شعارًا.

والاعتراض بلا مشروع يتحول إلى صرخة عابرة.

تاسعًا: هل سيقبل المسلمون بهذا إلى الأبد؟

لن يقبل المسلمون بهذا إلى الأبد إذا تحول الوعي إلى عمل منظم.

لكن التغيير لا يبدأ بالشتائم، ولا بالانفعال، ولا بخطاب الكراهية، بل يبدأ بطرح مشروع واضح:

من يدير؟ كيف يدير؟ من يراقب؟ من يمول؟ من يحاسب؟ ما العلاقة مع الدولة القائمة على الأرض؟ كيف تُحفظ السيادة دون احتكار؟ كيف تُحمى المقدسات من الصراعات؟ كيف تُمنع الهيئة من التحول إلى أداة بيد دولة أخرى؟
هذه الأسئلة لا تضعف الفكرة، بل تجعلها أكثر جدية.

المطلوب ليس فوضى.

ولا صراعًا بين المسلمين.

ولا تحويل الحرمين إلى ساحة نزاع.

بل المطلوب أن تصبح المقدسات فوق الأنظمة، لا تحتها.

عاشرًا: نحو خطاب جديد

ينبغي أن ينتقل الخطاب الإسلامي من مجرد القول:

"نحن غاضبون من الإهانة"

إلى القول:

"نحن نطالب ببناء إطار إسلامي عالمي يضمن ألا تبقى مقدساتنا رهينة لقرار سياسي واحد."

ومن القول:

"لماذا لم ترد هذه الدولة؟"

إلى القول:

"لماذا لا يملك المسلمون مؤسسة مستقلة ترد باسمهم جميعًا؟"

ومن القول:

"ترامب أهان"

إلى القول:

"الإهانة كشفت خلًا في بنية إدارة المقدسات وتمثيل الأمة."

خاتمة: المقدسات أكبر من الأنظمة

مكة أكبر من أي نظام.

والمدينة أكبر من أي عائلة.

والقدس أكبر من أي سلطة.

والحج أكبر من أن يكون موردًا اقتصاديًا أو ورقة شرعية.

والكعبة ليست رمزًا وطنيًا لدولة بعينها، بل قبلة المسلمين جميعًا.

إن إهانات ترامب المتكررة، وما يشبهها من خطاب استعلائي تجاه المنطقة، يجب ألا تُقرأ فقط كوقاحة سياسية، بل كجرس إنذار.

فهي تكشف أن المقدسات الإسلامية، في وضعها الحالي، مرتبطة بميزان قوى لا يعبّر عن كرامة الأمة كلها.

لهذا، فإن السؤال لم يعد ترفًا فكريًا:

هل آن الأوان لإنشاء هيئة إسلامية عالمية مستقلة وشفافة لإدارة مكة والمدينة والقدس، أو على الأقل للرقابة على إدارتها وتمثيل المسلمين في شؤونها؟

هذا السؤال لن يختفي.

بل سيكبر مع كل إهانة، وكل صمت، وكل صفقة، وكل تبرير.

وفي النهاية، المقدسات ليست ملكًا لمن يسيطر عليها سياسيًا.

إنها أمانة في عنق الأمة كلها.

والأمانة لا تُترك بلا محاسبة.